



العقد الاجتماعي والسياسي في الخلافة الراشدة والتطبيقات المعاصرة

إعداد

حمده غالب محمد غالب المهيري

بحث متطلب لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإنسانية

قسم التاريخ والحضارة

كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية

الجامعة الإسلامية العالمية-بماليزيا

نوفمبر ٢٠١٩م

## ملخص البحث

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تحقيق العقد الاجتماعي السياسي، لتغيير ونقل المجتمع المتخلف، واستيعاب النقلة الاجتماعية للمجتمعات التقليدية وترقيتها وتطورها اجتماعياً وسياسياً لمجتمع ينعم بالحرية والعدالة في أوروبا، وأبرزت الدراسة الأثر المدني العُقدي في وثيقة المدينة، وتشريعات القرآن المنظمة للعلاقات الإنسانية. وكيف غيرَ مجتمع البداوة إلى مجتمع التشريع. كما تعرضت الأطروحة أيضاً للمواثيق الدولية، التي أنشأت المؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية. وبينت الدراسة الاختلافات والتشابهات بين العقدين لأجل طرح تقديم وثيقة إنسانية جديدة، ذات مصدر إلهي مرجعية إلهية وتقنيات تطبيق بشرية، واجتهادات إنسانية لممارسة المساواة للجميع، كما أراد العقد الاجتماعي في أوروبا، وكما تم في دار الإسلام في عصر الخلافة الراشدة بخلفائه الخمسة. وتكوّن مجتمع هذه الدراسة من فئات ثلاث: المجتمع الأوروبي فترة نشأة العقد الاجتماعي ومجتمع الخلافة الراشدة، والمؤسسات الدولية المعاصرة. وقد استخدمت الباحثة المنهج الاستقرائي لجمع المعلومات والمنهج الوصفي التحليلي للكشف عن المعلومات والمنهج المقارن والناقد لاستخلاص أوجه الشبه والاختلاف بين العقدين الاجتماعي والعقد التشريعي الإسلامي. وقد خلّصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: حاجة البشر إلى قواعد تعاملية محددة للنفس والحياة تُؤخذ من تشريع الإسلام قرآناً وسُنّة وتطبيقها يكون بآليات العقد الاجتماعي السياسي الأوروبي. اعتماد مرجعيات دولية تمثل الحضارات الإنسانية ودمجها في بوتقة مثل الوصايا العشر، وأخذ واقتباس تقنيات وتطبيقات الحضارات القديمة أيضاً، وإصدار وثيقة المواطن العالمي واعتماد توطئات مجموعة من الدساتير العالمية.

## ABSTRACT

This study aims at identifying the extent to which the socio-political contract in Europe contributes to the change and transfer of the backward society to the community of freedom and justice, in comparison with the impact of Madinah document, Qur'an legislation that governs human relations and the system of changing Bedouin society to the legislative community, by examining the concepts of the contracting system in the social contract at the time of the Great Caliphate, and the applications of the contemporary contract that established the International governmental and non-governmental institutions. The research therefore sheds the light on the period of the Great Caliphate as a more practical and comprehensive application of the terms of the social and political contract that was subsequently emerged in Europe. Hence, the study evolves around three major areas: period of the emergence of social contract in European society, Great Caliphate society and contemporary international institutions. The research as well presents the solution by proposing the adoption of the constitution and legislation from Qur'an and Sunnah, while the practical application will be taken from the social contract. The researcher uses the inductive method to collect data, the analytical and descriptive approaches to examining the data, while the comparative and critical approaches applied to derive the similarities and differences between the both social and Islamic Legislative Contracts. The researcher reaches some conclusions, among which the major one is the need of mankind to the specific rules of dealing with oneself and the life, that will be taken from the legislation of Islam which is Quran and Sunnah, and applied by the mechanisms of the social contract. Therefore, the researcher recommends the introduction of a new humanitarian document, with the adoption of international references representing human civilizations and integrating them into a document such as the Ten Commandments and issuing the Global Citizenship Document by adopting a set of international constitutions.

## APPROVAL PAGE

The thesis of Hamdah Ghaleb Mohamed Ghaleb Almheiri has been approved by the following:

---

Abdi Omar Shuriye  
Supervisor

---

Fauziya bt Fathil  
Co-Supervisor

---

ElFatih Abdel Salam  
Internal Examiner

---

Abdulaziz Algeriani  
External Examiner

---

Wan Kamal Mujani  
External Examiner

---

Radwan Jamal Elatrash  
Chairperson

## DECLARATION

I hereby declare that this thesis is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Hamdah Ghaleb Mohamed Ghaleb Almheiri

Signature: .....

Date:.....

## إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٩م محفوظة ل: حمده غالب محمد غالب المهيري

### العقد الاجتماعي والسياسي في الخلافة الراشدة والتطبيقات المعاصرة

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

- ١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.
- ٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.
- ٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.
- ٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.
- ٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالين به.

أكدت هذا الإقرار: حمده غالب محمد غالب المهيري

التوقيع: .....

التاريخ: .....

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [الأنعام: ١]

وقال سبحانه: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠]

أهدي هذه الأطروحة إلى من الأوفياء الذين يذكرون أنهم وعدوا ويحاولون أن يتموا أي عهد قطعوه.

كما أهدي أطروحتي إلى روح أمي (حصه بنت سعيد) لعلها ترى أنني أحقق أحد أحلامها بمواصلة مشوار العلم الذي لا ينتهي، فقد كانت رحمها الله من عشاق العلم والتعلم بغض النظر عن العمر والزمان والمكان.

## الشكر والتقدير

كل الشكر مهدي للأستاذ الدكتور البروفيسور عمر عبده شورى، والذي يمثل فعلياً وعملياً نتاج العقد الاجتماعي في فكره، وعمله وحياته وأهديه أيضاً إلى أساتذتي الكرام الدكتور حسنين علي أستاذ العلوم السياسية، والدكتور أحمد علي سالم أستاذ العلاقات الدولية في جامعة زايد الذين لم يأل جهداً في مساعدتي.

## فهرس المحتويات

|        |                          |
|--------|--------------------------|
| ب..... | ملخص البحث               |
| ج..... | ملخص البحث بالإنجليزية   |
| د..... | صفحة القبول              |
| ه..... | صفحة التصريح             |
| و..... | صفحة الإقرار بحقوق الطبع |
| ز..... | الإهداء                  |
| ح..... | الشكر والتقدير           |
| ط..... | فهرس المحتويات           |
| ي..... | قائمة الجداول            |
| ك..... | قائمة الأشكال            |

|         |                                     |
|---------|-------------------------------------|
| ١.....  | الفصل الأول: خطة البحث وهيكله العام |
| ١.....  | مقدمة                               |
| ٧.....  | إشكالية البحث                       |
| ٨.....  | أسئلة البحث                         |
| ٨.....  | أهداف البحث                         |
| ٩.....  | أهمية البحث                         |
| ١٠..... | أسباب اختيار الموضوع                |
| ١٠..... | حدود البحث                          |
| ١١..... | منهجية البحث                        |
| ١٢..... | الدراسات السابقة                    |
| ٢٠..... | الإطار النظري للدراسة               |
| ٢١..... | مصطلحات البحث                       |

## الفصل الثاني: مفهوم العقد الاجتماعي السياسي وإطاره النظري العام..... ٢٥

المبحث الأول: العقد الاجتماعي السياسي وتطوره في الخبرة الغربية ..... ٢٥

المطلب الأول: الأطر المتحركة في العقلية الغربية ..... ٢٧

المطلب الثاني: التغير في الوضع الاجتماعي السياسي الأوروبي ..... ٣٢

المطلب الثالث: السمات العامة للعقد الاجتماعي السياسي في أوروبا ..... ٣٩

المطلب الرابع: نشأة الدولة الغربية وأهم سماتها حسب مؤسسي العقد

الاجتماعي السياسي ..... ٤٢

الخلاصة ..... ٤٤

المبحث الثاني: مفهوم العقد الاجتماعي السياسي وتطوره في الخبرة الإسلامية

الراشدة لمحة تاريخية ..... ٤٦

المطلب الأول: الأطر المتحركة في العقلية العربية ..... ٤٨

المطلب الثاني: بداية التغير في الوضع الاجتماعي السياسي العربي ..... ٥٢

المطلب الثالث: السمات العامة للعقد الاجتماعي السياسي في عقد

البيعتين الأولى والثانية، و نشأة الدولة في المدينة المنورة وأهم سماتها ..... ٥٤

المطلب الرابع: مفاهيم المسلمين حول نشأة الدولة المسلمة ..... ٦٢

ملخص المبحث ..... ٧٥

## الفصل الثالث: تطبيقات العقد الاجتماعي السياسي ومفهوم تنظيم العلاقات ..... ٨٠

المبحث الأول: تطبيقات العقد ..... ٨٠

المطلب الأول: مفاهيم عامة لماهية المجتمع المدني الناشئ من تطبيقات

العقد الاجتماعي في أوروبا ..... ٨٠

المطلب الثاني: تكوين الأحزاب وإنشاء الحكومات في الغرب ..... ٩٠

المطلب الثالث: إنشاء المنظمات الأهلية ومؤسسات النفع العامة وتكوينها

..... ٩٩

المطلب الرابع: تطبيقات العقد الاجتماعي في فرنسا وفي بريطانيا ..... ١٠٣

|   |     |
|---|-----|
| المبحث الثاني: تطبيقات العقد الاجتماعي السياسي في الخبرة الراشدة.....                                   | ١٢٩ |
| المطلب الأول: مفاهيم عامة لماهية المجتمع الإسلامي الناشئ من تطبيق مبادئ الإسلام في المدينة المنورة..... | ١٢٩ |
| المطلب الثاني: تكوين وإنشاء الحكومات والمؤسسات في دولة الخلافة نشأة الخلافة الراشدة.....                | ١٣٦ |
| المطلب الثالث: تكوين ونشأة المجتمع المسلم والمؤسسات العامة في دولة صدر الإسلام والخلافة الراشدة.....    | ١٥٨ |
| خلاصة:.....   | ١٦٨ |
| مقابلة الدكتور الفاتح.....  | ١٦٩ |

## الفصل الرابع: التطبيقات المعاصرة للعقد الاجتماعي السياسي ..... ١٧١

|  |     |
|--|-----|
| المبحث الأول: تكوين المنظمات الدولية بأنواعها (حكومة العالم).....  | ١٧١ |
| المطلب الأول: تعريف المنظمة الدولية وعناصرها.....  | ١٧٣ |
| المطلب الثاني: الشخصية القانونية للمنظمة الدولية.....  | ١٧٥ |
| المطلب الثالث: أنواع المنظمات الدولية.....   | ١٧٩ |
| المبحث الثاني: صندوق النقد الدولي.....   | ١٨٠ |
| المطلب الأول: دواعي نشأة صندوق النقد الدولي ودوره ومصادر تمويله... ..  | ١٨٠ |
| المطلب الثاني: أهداف صندوق النقد الدولي وهيكله.....  | ١٨١ |
| المطلب الثالث: الأنظمة المالية في العهد الراشد.....  | ١٨٥ |
| المبحث الثالث: منظمة التجارة العالمية.....   | ٢٠٤ |
| المطلب الأول: نشأة منظمة التجارة العالمية وهيكلها التنظيمي.....  | ٢٠٤ |
| المطلب الثاني: أهداف المنظمة ومبادئها و شروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أهداف منظمة التجارة العالمية..... | ٢٠٦ |

|  |     |
|--|-----|
| المطلب الثالث: مزايا عضوية منظمة التجارة العالمية وتأثير منظمة التجارة العالمية في الاقتصاد العالمي والدول النامية والانتقادات الموجهة إلى منظمة التجارة العالمية..... | ٢٠٩ |
| المطلب الرابع: التجارة في عهد الخلافة الراشد.....  | ٢١٠ |
| المبحث الرابع: منظمة العفو الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان، واستعراض عقد المواطنة.....  | ٢١٨ |
| المطلب الأول: منظمة العفو الدولية وأهداف منظمة العفو.....  | ٢١٨ |
| المطلب الثاني: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان وأهداف المنظمة.....  | ٢٢١ |
| الديباجة.....  | ٢٢٤ |
| المطلب الثالث: حق المواطنة.....  | ٢٣١ |
| المطلب الرابع: مقارنة بين حقوق الإنسان في الإسلام والحقوق المقررة في المنظمات الدولية.....   | ٢٣٥ |
| الخاتمة.....   | ٢٦٠ |
| أولاً: النتائج.....  | ٢٦١ |
| ثانياً: التوصيات.....  | ٢٦٣ |
| المصادر والمراجع.....  | ٢٦٥ |
| الملاحق والوثائق.....  | ٢٨٥ |

## قائمة الجداول

|    |   |              |
|----|---|--------------|
| ٤٣ | العقد الإجماعي                              | الجدول رقم ١ |
| ٥٦ | مقارنة بين الفترات الأربع للخلفاء الأربعة   | الجدول رقم ٢ |
| ٧٨ | مقارنة بين العقد الاجتماعي الغربي والإسلامي | الجدول رقم ٣ |

## قائمة الأشكال

|     |                         |             |
|-----|-------------------------|-------------|
| ٨٣  | هرم ماسلو               | الشكل رقم ١ |
| ١٨٤ | هيكل صندوق النقد الدولي | الشكل رقم ٢ |

بسم الله الرحمن الرحيم

## الفصل الأول

### خطة البحث وهيكله العام

#### مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، محمد بن عبد الله الصادق الوعد الأمين، وعلى آله وأصحابه الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد! فلا يخفى علينا أهمية القيم<sup>١</sup> في حياة الإنسان. فالقيم تعطي حياة الأفراد معنى، وتترك لهم أثرًا في حياة الآخرين وفي ذاكرة التاريخ. وقد استقر في ضمير الإنسان غُلو بعض هذه القيم، أكثر من غيرها. ومنها الصدق والوفاء بالعهد، فقد مدح الله تعالى خيرة البشر لصدقهم ووفائهم، مما خلّد ذكرهم في العالمين. قال تعالى: ﴿وَأذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ ۚ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾ [سورة مريم: ٤٥].

وحتى لا يلتبس المعنى على القارئ، ارتأت الباحثة البدء بالحديث عن تأصيل المفاهيم وضبط المصطلحات<sup>٢</sup>، لما لذلك من أثرٍ في تحديد المعنى المراد، والفكرة المرغوب نشرها وإيصالها لجمهورها لإحداث أثرها المطلوب وتفعيله. كما أن وضوح الفكرة بتحديد المصطلح لذو أثرٍ كبير، في حياة الناس والعلاقات بينهم وبين تأسيس المؤسسات من جهة، وبين تشكل المجتمع

---

<sup>١</sup> محمد، محمد شيخ أحمد، القيم الأخلاقية لرعاية حقوق الإنسان في ضوء السيرة النبوية والمقاصد الشرعية، (جامعة أفريقيا العالمية- كلية الشريعة والدراسات الإسلامية- محور: فقه السيرة وتنزيل الأحكام- السودان. د. ط- د. ت)، ص ٧٦. "ونعني بالقيم مجموعة المبادئ والقواعد العامة التي توجه السلوك البشري داخل المجتمع نحو ما يعتقد أنه الخير وتجنب ما ينظر إليه على أنه يجسد الشر، وتستهدف القيم في المحصلة النهائية تحسين العلاقات بين الناس مما يساعد على التماسك الاجتماعي على الرغم من المتناقضات".

<sup>٢</sup> زهرة، كبير، إشكالية المصطلح اللساني في ترجمة النصوص اللغوية لترجمات كتاب "دروس في اللسانيات العامة" لفردناند دو سوسير أمودجًا. (الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الترجمة- اللغات والمصطلحاتية، ٢٠١٣-٢٠١٤م)، ص ٤.

والحكومة، والضوابط التي تحكم الأمرين من جهة ثانية، وكذلك تحديد الصور التي يمكن أن تكون عليها أشكال الحكومات والمؤسسات الأهلية والمجتمعية. وعلى أية حال هذه الدراسة عاجلت فيها مصطلح العقد الاجتماعي والسياسي في الخلافة الراشدة والتطبيقات المعاصرة، وذلك بوصفي من الدارسين المختصين في محاولة مني للجمع بين التأطير النظري، والتحليل الموضوعي المقارن ليزيد النفع بهذا الموضوع ولتجلى أبعاده ومفاهيمه.

من نافلة القول إن هذا مصطلحٌ نشأ في أوروبا في فترة بدايات النهضة الأوروبية، في القرنين الخامس عشر والسادس عشر<sup>٣</sup>. وعُرف العَقْدُ الاجتماعي السياسي بأنه: شمل فكرتين هما:

١. الاتفاق.

٢. الالتزام بالاتفاق.

كما هو الحال الذي تحمله كلمة عقد. واعتبار أطراف أي عقد مشرّعين بشكل خاص، وأنهم ملزمون قانوناً بما تعاقدوا عليه، وإلا فيلتزم الطرف الناكث بالتعويض والشرط الجزائي، وهذا التزام حربي وحقيقي بالصيغة القانونية-العقد شريعة المتعاقدين<sup>٤</sup>. عرضت هذه الدراسة وحللت مفهوماً مهماً ذا أثر كبير في حياة البشر، أفراداً ومجموعات، دولاً وإمبراطوريات. هذا المفهوم هو الإطار العام المنظم للعلاقات بين الناس، تفاهماً أو تضاداً سلمياً أو حرباً اختلافاً واتفاقاً، حكاماً ومحكومين.

وهذه الأطر العامة المنظمة تأخذ أشكالاً عديدة، نجملها جميعاً في كلمة "التعاقد". بما فُهم معه أنّ الاتفاق متضمنٌ القبول والاشتراط، والاشتراك لما يهْمُ المتعاقدين، وإدراجه ضمن هذا العَقْدُ أو العُرْفُ أيّاً ما كانت تسميته، وهو ما عني الالتزام به والخضوع له طوعاً أو كرهاً،

<sup>٣</sup> جان جاك روسو. العقد الاجتماعي، ترجمة عادل زعيتر، (مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٣م)، ص ١٥.

<sup>٤</sup> علي يوسف، صاحب، (٢٠١٠م) مفهوم العقد في القانون الأنجلو امريكي - دراسة مقارنة. مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، المجلد ٣، العدد (١-٢)، ص ٣٣١.

من الأطراف كافةً، في الزمان والمكان والإرادة. واستشهدت الباحثة بأقوال وأحكام المحامي الفرنسي ديمولان والفقهاء الألماني سافيني والفقهاء البلجيكي لوران.... أنظر الهامش<sup>٥</sup>.

ويمكن القول إن مفهوم العقد الاجتماعي والسياسي، بدأ مع الإنسان وتطور بتطوره وذلك منذ أقدم الأزمنة. ونأخذ واحدًا من أوائل من تعرض لمثل هذا المفهوم وهو (سنيكا ٣ ق.م. ٦٥م)، الذي أكد هذه الفكرة "إذ يذهب إلى أن الإنسان كان في البداية، يعيش في عصر ذهبي لا يخضع فيه لأية سلطة إلا سلطة العقل، وكان الناس متساويين إذ لم تكن الملكية الفردية قد عُرفت بعد"<sup>٦</sup>. فأول الكتابات عن هذا المفهوم بدأت بوصفها ظاهرةً فلسفيةً منذ أيام اليونان، و تناوّلها كل من أفلاطون، وسقراط، وأرسطو، وأن هذه الفكرة ليست جديدة من مبتكرات العقل الأوروبي، وإنما هي فكرة سياسية سبق وأن ظهرت في التوراة وهي "فكرة الميثاق"<sup>٧</sup>. فكل وجود إنساني هو في حقيقته وجود اجتماعي، وهذا بدوره عنى وجودًا سياسيًا، والذي أدّى بشكلٍ أو بآخر لوجود سلطة، وانقسام المجتمع إلى حكام ومحكومين، وبناءً عليه وجدت مؤسسات مجتمع ومؤسسات حكم.

وقد تبلور لدى الباحثة هدف الدراسة، باختبار مفاهيم نظام التعاقد الاجتماعي والسياسي في زمن الخلافة الراشدة، وتطبيقات العقد المعاصرة، من فترة ما قبل وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم - لأنّ حياة الرسول صلى الله عليه وسلم هي المرجعية، وحتى فترة استشهاد سيدنا علي رضي الله عنه، ثمّ إضافة فترة حياة عمر بن عبدالعزيز، لكونه الخليفة الذي استطاع

---

<sup>٥</sup> مسائل الالتزامات العقدية، القانون الأول التطور التاريخي لقاعدة الإسناد، ص ١-٢. "مع بدايه القرن السادس عشر وضع المحامي الفرنسي ديمولان البداية لخضوع موضوع العقد لقانون الإرادة عندما استفتى من قبل زوجين حول القانون الواجب التطبيق بشأن نظامهم المالي عندما تكون امواله موزعة بين عدة مدن فقد افتي بخضوعه لقانون موطن الزوجية بوصفه القانون الذي اتجهت إليه الإرادة الضمنية للزوجين وفيما بعد ذهب الفقهاء الألماني سافيني إلى خضوع موضوع العقد لقانون مكان التنفيذ بوصفه المكان الذي يعبر عن مركز العقد. ومقابل هذه الاتجاهات خرج الفقهاء البلجيكي لوران بقاعدة خضوع العقد لقانون الإرادة التي هي الأصل التاريخي لقاعدة الإسناد الخاصة بالعقود على مستوى القوانين الأجنبية والعربية مستند في [www.uobabylon.edu.iq/uobColleges/ad.../٣٠٨٨٠\\_٥\\_١٢.pdf](http://www.uobabylon.edu.iq/uobColleges/ad.../٣٠٨٨٠_٥_١٢.pdf).

<sup>٦</sup> صباح كريم، رياح الفتلاوي، نظريتنا الحق الإلهي والعقد الاجتماعي دراسة مقارنة، (العراق: مركز دراسات الكوفة، د.ط، د.ت)، ص ١٠٦.

<sup>٧</sup> نبأ نزار، الربيعي، نظرية العقد الاجتماعي، العراق، كلية القانون، جامعة بابل، (٢٩/١/٢٠١٥م)، ص ٢٣.

إعادة تطبيق نظم الإسلام، بعد استبعادها من الحياة العامة فترة من الزمن، وبناءً عليه تمّ اختبار حيويتها وقابليتها للتطبيق بمرور الزمن.

فنحن المسلمين لدينا النظام، ولدينا الأطر المنظّمة للعلاقات المجتمعية والسياسية، ولدينا التشريعات التي أحاطتها هالة من القداسة، ومن المفترض أنّها أدّت إلى تطبيق المؤمنين لهذه التشريعات، لهذه القوانين والتشريعات على أرض الواقع، وأنّها حكمت حياة الناس. لكننا نجد معظم دولنا ومجتمعاتنا، أقلّ التزامًا بالقانون والنظام والذي هو التشريع، ففي الأعم الأغلب وُجد التشريع، ووجدت الدعوى إليه، ولكن التطبيق كان تقريبًا كان على العكس من هذه الدعوى.

وبمرور الزمن كانت المجتمعات شرقًا وغربًا، شمالًا وجنوبًا تلتزم بشرائعها، لذا تقدمت وتراكت خبراتها وبنّت وأنجزت، لأنّها وضعت موضع التنفيذ والإلزام، ما آمنت به من أعراف وتقاليد وما حدّدته واختارته من قيم وأعراف، مكتوبة كانت أو معلومة، فلا يخفى على أحد أن بريطانيا هي أول الدول التي وضعت دستورًا، على الرغم من أن دستورها غير مكتوب، ومع ذلك خضع له الجميع.

من رحم هذه المعاناة، وهي الفارق بين النظرية والتطبيق، وبين الدعوى والواقع، تناولت الباحثة بالدراسة والبحث، ما إذا كان بإمكاننا أن نعيد نحن بوصفنا مسلمين مجدنا، بتمثل الحقة الزاهرة معيارًا، لأنّها كانت أكثر العصور التزامًا بالقانون والنظام، وكان هذا زمن الخلافة الراشدة. وبمرور الزمن تطورت النظم، لذا أثارت الباحثة تساؤلًا مشروعًا: هل يمكننا أن نطبّق قوانيننا وشريعتنا بالوسائل الحديثة؟

ذلك أن معاناة المجتمعات المسلمة جد كبيرة، فنحن تخلفنا عن ركب الزمن، وقافلة التقدم، بل إننا دفعنا أثمانًا باهظةً من الضحايا، وخاصةً من الشباب، الذين أكلتهم نيران الحروب وطحنتهم دوامات الحياة، واستهلكت حيواتنا في أساسيات العيش، أكلاً وشرّباً وسكناً دون منجزٍ إنسانيٍّ حقيقيٍّ، فقوت اليوم شغل معظم المسلمين عن الإنتاج والإنجاز والتقدم، لذا تغير لديهم النظام.<sup>٨</sup>

<sup>٨</sup> يوسف القرضاوي، الوقت في حياة المسلم، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ٥، ١٤١٢هـ/١٩١٩م، ص ٢٦.

وهذا بالضبط ما حدّثنا الله منه، الانشغال بالقوت فتشبه حيواتنا حيوات الحيوانات العجماء، على الرغم من أن الإنسان حسب روجرز صاحب نظرية الذات يرى "إن الإنسان لديه القدرة على قيادة نفسه والتحكم في هذه النفس وأرجع وعزى كلّ ومجمل أنواع السلوك الإنساني، إلى دافع واحد وهو تحقيق ذاته وبروز شخصيته، نتيجة للتفاعل المستمر بين الذات والبيئة سواءً أكانت مادية أم اجتماعية، فهي لست ساكنة بل هي دائمة الحركة والتغير"<sup>٩</sup>. قال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوًى لَهُمْ﴾ [محمد: ١٢]

إنّ للحياة قانوناً وللكون سنناً وللإنسان نظاماً، وكلُّ من خرج عن القانون أو السنن أو النظام لا بد وأن يخضع للشروط الجزائية، كلُّ حسب نوعه وبيئته ودينه. والذي حدث في عالمنا المسلم هو أن لدينا القانون والدستور والتشريع، إلا أنّ الزيغ أصابنا وانحرفنا عنه ولم نطبّقه، وبذا استحققنا النتائج السلبية التي رأيناها تضرب أطنابها، في عرض بلادنا وطولها من التخلف والفقر والجهالة. فالقانون وُجدَ لخدمة الإنسان ومصلحته، طبعاً معظم الأحيان.

في هذه الدراسة استخدمت الباحثة معايير ومرجعية معينة اعتبرتّها حجر الزاوية، هي صحيفة المدينة وروح صحيفة المدينة-أي القانون وروح القانون، وكذلك المعاهدات التي وقّعها رسولنا عليه أفضل الصلاة والسلام، والرسائل التي أرسلها لحكام الدول المجاورة، والعقود والبيع التي وُقعت في عهود الخلفاء الراشدين. ومن ثمّ قارنت هذه الأحداث والتطبيقات، مع نظرية العقد الاجتماعي، والتي نشأت في أوروبا، وكان لها الأثر الكبير في مدنية المجتمع الغربي وتقدمه. وركزت الباحثة على مدى التشابه والاختلاف بينهما، أو السداد والقصور في تطبيقاتهما، واختبرت هل في الإمكان أن يكمل أحدهما الآخر؟ وأفي الاستطاعة التوصل إلى

---

<sup>٩</sup> أماني، حمدي شحادة الكلحوت، دراسة مقارنة للتوافق النفسي الاجتماعي لدى أبناء العاملات وغير العاملات في المؤسسات الخاصة في مدينة غزة، قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم النفس، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م، ص ٢٨.

نظام أكثر عدالة وإنسانية، وبالطبع هذه دراسة تنظرية<sup>١٠</sup>، تمت فيها دراسة إمكان أن تطبّقها الدول والشعوب، دون خوف من التحيز ضد الآخر، أيّ كان نوع ودرجة اختلاف هذا الآخر. والمعنى الذي ودّت الباحثة لفت الأنظار نحوه، والذي جعلها تؤكد أن الإنسان له خيار طبيعي، هو قبول ما هو صالح له من القوانين، وما يصلح الإنسان غالباً لابد وأن يشبه الإنسان. فالإنسان مفطور على حبّ ذاته والإعجاب بها<sup>١١</sup>، والإنسان مادة وجسد وروح وفكر وتطلعات، أي أن هذا الكائن البشري، يحتوي جزءاً إرادياً وجزءاً غير إرادي. وكما قيل الإنسان نفسه وجسده، وعلم أن من صالحه تماماً أن لا يتحكم بحركة عينيه وعضلة قلبه وأمعائه ورئتيه، فعلى هذا الإنسان عقلاً ومنطقاً، أن يتقبل قانوناً ونظاماً، يكون صادراً من غير إرادة منه ومن غير صنعه.

وهنا قدمت الباحثة اقتراحاً، مفاده أنّ القرآن والسنة ودستورهما، ممثلان ومكونان للجزء اللاإرادي في الإنسان، والعقد الاجتماعي والسياسي الغربي وتطبيقاته، ممثلاً ومكوناً للشق الإرادي. هذا هو المنطلق أو الحلم الذي راود عقل وروح الباحثة، وهو السبب الأساس لهذه الدراسة.

وتعرض البحث لبعض تطبيقات العقد الاجتماعي والسياسي الغربي كالمؤسسات الدولية، والتي خضعت نُظُمها المؤسّسة لمبدأ العقد والتعاقد، لأجل تحقيق هدفٍ صالحٍ ومصالحٍ على الأقل في مرحلة ما.

ولعله من المناسب في هذا السياق الإشارة إلى الأفكار القانونية التي جاء بها الفقيه "تيسي"، عند حديثه عن تأسيس نظرية حول فكرة التعاقد أو العقدية، أي "توحيد النظام القانوني للمسؤولية المدنية، قائلاً: "إن هذه الفكرة تمثل الدور الوظيفي لهذه النظرية إذ جاءت

---

<sup>١٠</sup> ريتشارد، سويدبيرغ، قبل النظرية يأتي التنظير أو كيف نجعل العلوم الاجتماعية أكثر جاذبية، ترجمة حميد الهاشمي، نشرة عمران ١٦٥. <https://omran.dohainstitute.org/ar/issue%20Richard%20Swedberg.pdf>

"تتعلق القضية الرئيسية، في هذه الدراسة، بما بات يعانيه علم الاجتماع، وهو قلة الاهتمام بمجال النظرية. لقد أثبتت المناهج الاجتماعية أن الرغبة في معالجة الخلل الحالي أوجدت طريقة واحدة مقترحة، وهذه الطريقة هي عملية التنظير، وهي العملية الفعلية الأصيلة لتحديد المشكلة وإيجاد الحل."

<sup>١١</sup> محمد محسن عليق، ثلاثية العقل والتربية والجمال نحو الإحياء والتكامل، مجلة المحجة، العدد ٢٩-٢٠١٤م، ص ٤٥.

لتكرس تطبيق أحكام المسؤولية التعاقدية بين أشخاص المجموعة العقدية. على الرغم من عدم وجود علاقة تعاقدية مباشرة تربط كل من المسؤول عن الخلل بالتزامه التعاقدية والآخر المتضرر. ولعل من أهم المناصرين لنظرية المجموعة العقدية ومؤيديها هو الأستاذ نيريه الذي ساند الفقيه تيسي في وضع هذه النظرية موضع التطبيق، من خلال إضفاء الصفة القانونية عليها بوصفها فكرة قانونية من الضروري تطبيقها<sup>١٢</sup>.

تناولت هذه الدراسة كذلك تعريف عدد من المفاهيم، وقد اعتمدنا في تعريف هذه الكلمة، تعريف كلوزماير والذي عرّف المفهوم بأنه: مجموعة الاستدلالات الذهنية المنظمة التي يكوها المتعلم من الأشياء أو الأحداث المتوافرة في البيئة. وكذلك عرفه دورث وماركوس كما يلي: المفهوم الذي يهمله أي متعلم عن أي شيء من الأشياء، لا يحدد فقط بتعريف هذا الشيء بل يشتمل المفهوم على كل ما يعرف هذا المتعلم عن الشيء من خصائص. وأهمية المفاهيم أنها هي الأدوات الذهنية التي تطور لها لتساعدنا على مواجهة عالمنا. فهي مفتاح المعرفة<sup>١٣</sup>. والمفاهيم التي تعرضنا لها في هذه الدراسة هي: العقد، العقد الاجتماعي، التحيز، التكتلات، الأنموذج المعرفي، الأنموذج الاجتماعي، الحضارة، الثقافة، الموروث، وأخيراً العدل.

## إشكالية البحث

إشكالية هذه الأطروحة هي كما يلي:

تبلورت مشكلة الدراسة في السؤال الآتي: إلى أي حدٍ مثلت الخلافة الراشدة مبادئ

العقد الاجتماعي؟

ولقد اخترت الدراسة الإشكالية من حيث:

- إنشاء المجتمع ومؤسساته - إنشاء المنظومة المجتمعية.
- إنشاء الحكومة ومؤسساتها - إنشاء النظام العام.

---

<sup>١٢</sup> علاء ناصر عزوز. تأصيل نظرية المجموعة العقدية-دراسة في القانون المدني- كلية القانون - جامعة القادسية. (مجلة

الكوفة للعلوم القانونية والسياسية/ العراق. في ٤ حزيران ٢٠١٧م)، ص ٤.

<sup>١٣</sup> سلام، بوجمة، تعليم وتعلم المفاهيم العلمي مادة علوم الطبيعة والحياة أنموذجاً. (الجزائر: مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. العدد الثامن جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-الجزائر-جوان ٢٠١٢م)، ص ٦٣.

- تحقيق هدف العدالة قدر الإمكان بالالتزام بالدستور/البيعة.

واختبرت الدراسة، ما إذا كانت الفترة الراشدة، تمثل في ذاتها تطبيقاً عملياً لمبادئ العقد الاجتماعي والسياسي الغربي وبنوده، أو هي النموذج الأفضل والأمثل لهذا العقد، والتي كونت مجتمعاً مدنياً حاكمه القانون والتشريع، ودرست الباحثة الاختلافات الجوهرية بين عقد البيعة في الخلافة الراشدة، وبين العقد الاجتماعي والسياسي الغربي. واستخرجت إمكان التوفيق بينهما، وتمت صياغة تصور لعقد اجتماعي وسياسي إنساني جديد.

### أسئلة البحث

١. ما العقد الاجتماعي السياسي، وإطاره النظري العام؟
٢. كيف كانت تطبيقات العقد الاجتماعي السياسي ومفهوم تنظيم العلاقات؟
٣. ما إمكانية صياغة وثيقة تمثل العهد الإنساني الجديد بعد المقارنة بين العقدين الغربي والراشدي؟
٤. ما المنظمات والمؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية المعاصرة، والتي تمثل أهم تطبيقات ذلك العقد الاجتماعي؟

### أهداف البحث

- تسعى الباحثة من خلال هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:
١. البحث عن نماذج وتطبيقات العقد الاجتماعي والسياسي الإسلامي، وصورتها المتألفة حين وافقت وتماهت مع التشريع الرباني، وفهمت المقاصد الشرعية العليا والعامة، وكيف تطابقت مع أرقى النظم والتشريعات الإنسانية العادلة، وذلك في مجتمع الخلافة الراشدة. وتشابهت مع المنهج البشري العادي غير الإنساني، حين انبثت عن التشريع الإلهي.
  ٢. إيجاد جسور التواصل بين أفضل ما توصل إليه الفكر الإنساني الغربي الحديث، بالنسبة للعقد الاجتماعي والسياسي، وبين تطبيق المفاهيم نفسها زمن الخلافة الراشدة، وذلك بالبحث عن المتشابهات الإيجابية.

٣. صياغة (وثيقة العهد الإنساني الجديد-العقد الاجتماعي والسياسي الإنساني) بوضع مقترحات إطار عام لتنظيم العلاقات الفردية والجماعية العامة، للدمج بين متشابهات المصالح وانتقاء المتميزات من المختلفات بين المنهج الغربي والراشد.
٤. اختبار مفاهيم ومبادئ نظام التعاقد الاجتماعي وتطبيقاته قديما ومعاصرا-وبيان أن فترة الخلافة الراشدة كانت الأنموذج الأفضل لمبادئ العقد الاجتماعي لأنها وضحت الفرق حين يكون العقد إلهي المصدر وحين يكون بشريا فقط.

### أهمية البحث

١. حاجة الأمة إلى أنموذج مؤصل في مفهوم وتطبيقات العقد الاجتماعي السياسي.
٢. الجودة والأهمية حيث تشكل هذه الدراسة إضافة معرفية علمية، لأنها ستقارن بين أنموذجين تشريعيين تطبيقيين في أزمان متباينة لبيئات مختلفة، وتتناول التطبيقات المعاصرة للمؤسسات الدولية، العابرة للقارات المتجاوزة للحدود والحكومات والسلطات، بقوة وسلطان العقود الموقعة.
٣. التأصيل الإسلامي لأنموذج يشمل تطبيقات مفهوم العقد الاجتماعي، حيث المفهوم السياسي جرى بحثه بشكل مفصل وموسّع دون التوصل لأنموذج إسلامي، مشترك في تطبيقاته مع الأنموذج البشري الغربي في إيجابياته، وتكون مرجعيته القيم والمبادئ الإسلامية. ولكن مع فصلها عن الأشخاص ومن ثم القبول بطبيعتهما، فالكمال للقيم الثابتة وللمبادئ، والنقص من طبائع البشر.
٤. توسيع إطار التفهم والقبول لمفهوم العقد الاجتماعي والسياسي، ليشمل ويفسر المؤسسات الدولية الفاعلة، التي تلعب دور الحاكم الفعلي للبشرية، ليتسنى التوفيق بين النماذج البشرية، مع الحفاظ على خصوصيات البيئات والموروث الحضاري الإنساني لكل منطقة، مع العلم أن هذه المؤسسات ليست حكومة أو سلطة بالمفهوم العادي. لكنها كذلك فعلا حين التطبيق.

## أسباب اختيار الموضوع

- مواصلة بحث موضوع الماجستير، والذي درس موضوع تغير القيم المجتمعية، وأثر المركزية عبر دراسة صورة المجتمع التونسي في فترة زمنية طويلة و متغيرة نسبياً (١٨٨١-٢٠١١م)، (إشكال الحق والقوة، المال والسلطة والقانون أو النظام وأثره على البشر).
- مقارنة علمية موضوعية تتسم بالحيدة قدر المستطاع، بين مجتمعات بشرية -متباينة وأزمنة مختلفة، في موضوع تنظيم العلاقات والمعاملات الفردية والمجتمعية والسياسية
- توصيف مدى فاعلية والتزام المؤسسات الدولية بالقانون المؤسس لها عند التطبيق على الأطراف المختلفة، وبالعقد الاجتماعي والسياسي والذي تأسست بناءً عليه (على الرغم من أن قرارات هذه المؤسسات غير ملزمة في العموم لمن وقع عليها، لأنها ليست حكومات بالمعنى المتعارف عليه للحكومة وليست ذات سلطة ملزمة).
- نشر المفاهيم المشتركة وتعميمها، وترويجها للتمييز والتمايز، وقبول الاختلاف بوصفه منتجاً إنسانياً أصيلاً وطبيعياً، والحفاظ على الإنسان في بيئة صالحة للإنتاج، والتعاون الخلاق لبناء المفاهيم الإنسانية المشتركة، وربما يمكن التوصل لوثيقة جامعة للعهد الجديد، ميزتها أنها مقبولة ويمكن الإضافة والحذف والتغيير فيها، دون المساس بجوهر عملها، من أجل عالم أكثر عدلاً وأقرب قسطاً.

## حدود البحث

تقتصر حدود البحث على الحدود الآتية:

أولاً: الحد الموضوعي: وهو يتناول بالدراسة والتحليل مصطلح العقد الاجتماعي والسياسي في الخلافة الراشدة والتطبيقات المعاصرة له، وذلك بوصفي من الدارسين المختصين في محاولة مني للجمع بين التأطير النظري، والتحليل الموضوعي المقارن ليزيد النفع بهذا الموضوع ولتتجلى أبعاده ومفاهيمه.